اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريخ: 28-12-2009 رقم العدد: 15162 رقم الصفحة: 6 مسلسل: 39 رقم القصاصة: 1

السياسة الاقتصادية التي اتبعتها المملكة في مواجهة الأزمات انعكست على الأداء الاقتصادي

الميزانية تعكس ثبات الاقتصاد السعودي وقدرته على مجاراة أقوى الأنظمة الاقتصادية.. ومؤشرات الإنفاق تبدد مخاوف العجز

استطلاع - سحر الرملاوي - منيرة السليمان - غزيل العتيبي

جاءت ميزانية هذا العام في ظروف عالمية ومحلية شديدة الصعوبة لتؤكد من جديد على متانة الاقتصاد الوطني وقدرته على الوقوف في وجه اي نوع من الازمات والمشاكل سواء الخارجية منها أو الداخلية، وبإجماع الآراء فإن الأزمة الاقتصادية العالمية وتعثر بعض الشركات والبنوك العالمية وسيول جدة وانفلونزا الخنازير ومقاومة الحوثيين على الحدود وغير ذلك من احداث جسام مرت على المملكة خلال هذا العام كانت من الممكن أن تبرر أي قدر من الانخفاض في الميزانية، ولكن عوضا عن ذلك فقد جاءت الميزانية عامرة بالخير ومليئة بالمفاجآت السارة.

تحليل اقتصادي

وفي قراءة خاصة بـ"الرياض" لميزانية هذا العام للدكتورة نورة عبدالرحمن اليوسف استاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الملك سعود اشارت فيها الى ارتفاع المصروفات في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٣٪ عما كان متوقعا مما يعكس اهتمام الحكومة في التوسع في المشاريع التنموية ومعظم هذا الارتفاع تم تمويله من الارتفاع في الايرادات البترولية، حيث حددت الدولة ميزانية ٢٠٠٩ عند سعر ٣٧ دولارا للبرميل بينما كان متوسط سعر النفط في ٢٠٠٩ يقارب ٦٠ دولارا للبرميل.

وأضافت "ولم تتأثر المملكة بالأزمة العالمية كبقية الدول حيث انخفض الناتج المحلي بنسبة ١٪ فقط نتيجة الانخفاض في الايرادات البترولية وغير البترولية ويعود ذلك إلى انخفاض عوائد الاستثمار نتيجة للأوضاع في أسواق المال العالمية بالاضافة الى انه ما زال الطلب على صادرات المملكة غير النفطية الرئيسية كمنتجات التكرير والبتروكيماويات منخفضا".

وتقل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي عن إجمالي الإيرادات الفعلية التي تم تحقيقها في العام المالي الماضي ١٤٢٨/١٤٢٩ بانخفاض نسبته ٥٤٪ ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في أسعار البترول والكميات المصدرة، حيث كانت ١٠٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ بينما عام ٢٠٠٩ انخفضت الى ٦٠ دولارا للبرميل.

وارتفعت المصروفات العامة عام ٢٠٠٩ بزيادة مقدارها ٧٥ مليار ريال عما صدرت به الميزانية، نتيجة لما استجد خلال العام المالي من مصروفات ويعكس هذه اهتمام المملكة بالاستمرار في التوسع في المشاريع حيث تم توسع تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ومشاريع عسكرية وأمنية، بالاضافة الى الاهتمام بالتنمية البشرية حيث جرى تعديل الكثير من اللوائح كلائحة أعضاء هيئة التدريس واللائحة الصحية، وتثبيت بعض فئات الموظفين، وتعديل مستويات المعلمين والمعلمات، وزيادة القبول في الجامعات والابتعاث، وإعانات الضمان الاجتماعي وغيرها.

ارقام في الميزانية

وقالت اليوسف انه كما انخفض الدين العام من مستوى ٢٣٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢٥ مليار في عام ٢٠٠٩، وفي الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٢/١٤٣١ مع أضخم ميزانية في تاريخ المملكة بإنفاق ٥٤٠ مليار ريال تم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي إلى زيادة الفرص الوظيفية، ووزعت الاعتمادات المالية بشكل ركز فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي، مبينة أن هذا يعكس اهتمام الدولة بخلق الوظائف وخفض البطالة، كما تم الاهتمام بزيادة عدد المدارس حيث يتم انشاء ١٢٠٠ مدرسة بالاضافة الى ٣١١٢ تم انشاؤها، بالاضافة الى تطوير البنية التحتية للمدارس كما ان عدد الجامعات ارتفع من ٢١ جامعة الى ٢٥ جامعة مما عكس زيادة في ميزانية التعليم. اما في القطاع الصحي فهناك ٨ مستشفيات جديدة، بالاضافة الى ٩٢ يجري انشاؤها، وغيرها من مراكز الرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية، كما وصلت المبالغ التي تم اعتمادها لمشاريع معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني والمخصصات المتعلقة بالايتام وذوي الاحتياجات الخاصة الى ١٨ مليارا خلال عام ٢٠٠٩، وارتفعت مخصصات قطاع النقل والاتصالات بنسبة ٢٤٪، والمياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية ٤٦ مليارا زيادة بنسبة ٣٠٪ عن ٢٠٠٩.

وهذا التوسع في هذه المشاريع يؤدي الى زيادة المصروفات على الايرادات المتوقعة، وعلى الرغم من توقع هذا العجز في الميزانية، إلا أن آفاق الاقتصاد العالمي تشير الى بداية التحسن حيث بدأت الدول الصناعية ودول آسيا بالانتعاش الاقتصادي ابتداء من فبراير الماضي مما سوف ينعكس على صادرات المملكة من النفط والبتروكيماويات لما تمتلكه تلك الدول من شريك تجاري ضخم.

وقالت الدكتورة اليوسف "كما أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها المملكة في مواجهة الأزمة انعكست على الاداء الاقتصادي ويتوقع أن يكون هناك نمو في عام ٢٠١٠ يزيد على ٤٪ (صندوق النقد الدولي) كما ان سعر النفط يتوقع ان يرتفع المتوسط في عام ٢٠١٠ ليصل الى ٧٥ دولارا للبرميل مما سوف ينعكس على واردات المملكة ومن ثم على تغطية العجز.

تطلعات مستقبلية

من جانبها قالت عالية الشلهوب الكاتبة المتخصصة في الشأن الاقتصادي انه بالرغم من ارتفاع العجز في ميزانية الدولة من ٤٥ مليار ريال في ميزانية العام الماضي الى ٧٠ مليار ريال كعجز تقديري في الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٠م والتي قدرت مصروفاتها بـ ٥٤٠ مليار ريال مقابل ٤٧٠ مليار ريال كايرادات، إلا أن المؤشرات العامة للانفاق والمشروعات التي خصصت في مشروع الميزانية تبدو مستبعدة للتخوف والقلق من جراء هذا العجز، خاصة وأن أسعار البترول التي تم تقدير الميزانية على اساسها تبدو متحفظة وهي في حدود الـ٧٠ دولارا للبرميل، إذا ما علمنا أن ٨٦٪ من ميزانية المملكة تعتمد على ايرادات البترول. ومن جانب آخر كان مؤشر انخفاض الدين الحكومي البالغ ٢٣٧ مليار ريال في ميزانية العام الماضي الى ٢٢٥ مليار ريال للميزانية الجديدة وإن كنا نتطلع الى انخفاضه بشكل أكبر الا انه يعتبر امرا مقبولا في ظل حرص الدولة على استمرار الانفاق على مشروعات التنمية الشاملة، والتي لا تحتمل التخفيض مع تزايد متطلبات المواطن واحتياجاته في شتى قطاعات الخدمات، وبقاء هذا الدين بنسبة ١٣،٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في حدود المعقول، مع امتلاكنا في خفضه الى مستويات

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي
التاريـــخ: 28-12-2009 رقم العـدد: 15162 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 39 رقم القصاصة: 2

اقل في ميزانيات الاعوام القادمة.

والذي يلاحظ بشكل كبير في الميزانية هو ذلك التوجه الكبير في تخصيص حوالي ٣٧٪ من الميزانية لاهم قطاعين يحظيان باهتمامات واحتياجات المواطن وهما قطاع التعليم وتنمية الانسان بتخصيص ١٣٧ مليارا لهذا القطاع، و٦١ مليارا لقطاع الصحة، وتمثل التجارب الواقعية والظروف الحالية للمجتمع اهمية الحرص وتنمية هذين القطاعين الحيويين، وهذا ما اخذته الميزانية في جنباتها، كما أن تخصيص ٤٨ مليار ريال للصناديق التنموية يعكس اهتمام الدولة باعطاء فرص تنموية للمواطن من اجل الاستثمار وتوفير سبل العيش الكريم له، ونختتم بما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين حول اهمية متابعة المسؤولين للمشاريع الحيوية لهذه الميزانية وتنفيذها كما وردت، فالمواطن في أمسّ الحاجة للخدمات الاساسية، ولا نود ان يتكرر ما حصل في جدة وتسبب تعطيل بعض المشاريع في تلك المأساة، كما ان الجهات الرقابية لها دور كبير في متابعة ومراقبة سير هذه المشروعات أولا بأول، ونتطلع الى عام خير وبركة على الوطن والمجتمع في هذه الميزانية تحت قيادة هذا الوطن الكريم.

اقتصادنا ثابت

وتقول سيدة الأعمال هند بنت عبدالرحمن الهاجري ان الميزانية التقديرية للدولة للعام المالي ٢٠٠٩م ممتازة وتعكس ثبات الاقتصاد السعودي وقدرته على مجاراة قوة الانظمة الاقتصادية، حيث من المتوقع أن تنعكس هذه الزيادة على جميع القطاعات الرئيسة دون استثناء مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية وجميع القطاعات الاخرى.

متفائلون خيرا

وتقول حنان البدران مساعد اول خدمات عملاء بمجموعة سامبا المالية "على الرغم من العجز الموجود في الميزانية الا ان ميزانية هذا العام هي الأضخم وقد أعجبني كثيرا بأن الجزء الأكبر خصص للتعليم والتدريب فالدول الصناعية الكبرى تعتمد بشكل كبير على التدريب والشباب والفتيات بحاجة للتدريب فمثلا التدريب في البنوك معمول به منذ سنوات وهو يكسب المبتدئين في العمل الخبرة أيضا خصص كثير من المصروفات على البنية التحتية والمشاريع العملاقة كجامعة الأميرة نورة وايضا لا ننسى كارثة جدة التي تحتاج للدعم المادي.

أما المواطنة فاطمة العتيبي وكيلة مدرسة بالمرحلة المتوسطة فقد علقت قائلة "لقد سعدنا حقيقة بصدور الميزانية وهي الأفضل في تاريخ السعودية فعلى الرغم من الأزمة الإقتصادية الا أن اقتصادنا ما زال قويا وكإحدى منسوبات التعليم أتمنى أن تكون المبالغ المخصصة لقطاع التعليم تصرف بشكل أكبر في صيانة المدارس ونظافتها وانجاز المشاريع التي تحت التنفيذ للتخلص من المدارس المستأجرة وعموما أرجو فتح مجالات جديدة للعمل.